

الاستثمار الرياضي في الجزائر وسبل نجاحه Sports investment in Algeria and ways to succeed

محمد بن عروس

(جامعة الجزائر3)

Benarousmed10@gmail.com

أ.د. / اسامة مرنيز

جامعة المسيلة (الجزائر)

oussama.merniz@univ-msila.dz

ط.د. / بورحلي عائشة

جامعة المسيلة (الجزائر)

Aicha.bourahli@univ-msila.dz

الملخص:

يشهد الاستثمار في المجال الرياضي قفزة نوعية لا مثيل لها ونمو متسارع في السنوات الأخيرة، وهذا أصبح يعتلي قمة الاستثمارات في مختلف دول العالم حيث يقدم فرصة لتحقيق أرباح وعوائد مالية ضخمة وخيالية، بالإضافة الى انه يساهم وبشكل كبير في رفع ودفع عجلة تنمية الاقتصاد لهذه الدول، وذلك بفعل التسيير العلمي والمنهجي له، وبالمقابل لا تزال النظرة التقليدية للرياضة تعتلي دول العالم الثالث فهي في أغلب الأحيان تمثل عبئا على ميزانيات الدولة نظرا لعدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم وخطط فعالة لتحريك عجلة الاستثمار في هذه الدول، والتعامل مع الرياضة كصناعة حقيقية والعمل على تشجيع الاستثمارات على مستواها سواء المحلية أو الأجنبية على حد سواء في المجال الرياضي على وجه الخصوص، من خلال تسطير ووضع سياسة شاملة و واضحة المعالم لا إصلاح القطاع الرياضي تضم مختلف الأصعدة، من اجل تهيئة الظروف لخلق مناخ استثماري باعتباره عنصرا وعامل مهم في التشجيع على الاستثمار، وبالنظر إلى قطاع الرياضة في الجزائر، فان الدولة قد اهتمت هذا القطاع وعملت على إدخال الرياضة الجزائرية في عالم الاحتراف، فالاحتراف يعتبر من أرقى منتجات الرياضة وفق النموذج الحديث للرياضة، باعتباره مشروعا اجتماعيا يجسد معطيات الاقتصاد الحر الذي يبني على المنافسة وفق الجودة وتميز الإنتاج.

معلومات المقال

تاريخ الارسال:

2022/09/22

تاريخ القبول:

2022/10/01

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار- الاستثمار الرياضي- سياسة الاستثمار في الجزائر.

Abstract :

Investment in the sports field is witnessing an unparalleled qualitative leap and rapid growth in recent years, and thus it has been at the top of investments in various countries of the world, providing an opportunity to achieve huge and imaginary profits and financial returns, in addition to contributing significantly to raising and advancing the development of the economy of these countries, This is due to the scientific and methodological management of it. On the other hand, the traditional view of sports continues to prevail in third world countries, as it often represents a burden on state budgets due to the absence of a clear-cut strategy and effective plans to move the wheel of investment in these countries, and dealing with sports as a real industry and working to encourage investments. At their level, whether local or foreign alike, in the sports field in particular, by underlining and setting a comprehensive and clear policy not to reform the sports sector that includes various levels, in order to create the conditions for creating an investment climate as an important element and factor in encouraging investment, and given To the sports sector in Algeria, the state has taken care of this sector and worked to introduce Algerian sports into the world of professionalism. Professionalism is one of the finest products of the sport. Sport according to the modern model of sport, as a social project that embodies the data of a free economy that is built on competition according to quality and production excellence.

Article info

Received

22/09/2022

Accepted

01/10/2022

Keywords:

investment - sports investment - investment policy in Algeria.

مقدمة:

يعتبر الاستثمار بمثابة الحلقة المفقودة لاستكمال عجلة تنمية الدول، وعنصرا ضروريا لقيام مختلف المشاريع مهما اختلفت أشكالها وتعدد أنواعها فهو القاعدة الصلبة التي يتركز عليها اقتصاد المؤسسات والهيئات وحتى الدول، حيث تظهر الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي ومجمل التطورات الحاصلة فيه، خاصة وأن له معاملات وارتباط وصلة مباشرة وغير مباشرة بمتغيرات الدخل ومستوى التشغيل والنمو والقيمة المضافة.

ويعد الاستثمار الرياضي أحد أنواع الاستثمارات الحديثة والرائجة والداعمة للاقتصاد سواء على مستوى الهياكل القاعدية التي تتعهد الرياضة، أو تلك المؤسسات أو الهيئات التي تدير هذه الهياكل والتي تحتاج إلى تمويل، لكن أي استثمار رياضي يحتاج في أساسه إلى وجود وعي وثقافة استثمارية مبنية من مختلف الشرائح المجتمعية الإرساء القواعد والأسس الحقيقية لمعنى ومفهوم الاستثمار الحقيقي في المؤسسات والهيئات الرياضية

وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة تسلط الضوء على أهم آليات الاستثمار في المجال الرياضي والدور الذي تلعبه في تنويع مصادر التمويل الرياضية الجزائرية، وإبراز ما ينتج عن فعالية هذه الأخيرة وعلى مستقبل الأندية الرياضية خاصة في ظل انتاج منظومة الاحتراف الرياضي التي يعرفها القطاع الرياضي بالجزائر فغالبية هذه الأندية الرياضية تعاني من ضعف في الحصول على مصادر للتمويل فهي تعتمد بدرجة كبيرة على جملة الإعانات المقدمة من طرف الدولة أو بالأحرى حتى وإن وجدت تبقى غير كافية لتغطية كافة احتياجانا نظرا لقلّة الاستثمارات واعتبارات أخرى التي يندرج ضمنها الثقافة الرياضية لدى كبار المستثمرين في هذا المجال ومن خلال هذه الدراسة سنحاول التطرق إلى الهدف من آليات الاستثمار في المجال الرياضي ومعرفة الدور الذي تؤديه في تنويع مصادر

التمويل الرياضية حيث أن هذا الأخير بعد مطلبها ضرورية ومهمة لتطبيق نظام الاحتراف الرياضي بالجزائر.
ومن خلال ما سبق نطرح التساؤل الرئيسي التالي:
- ما هو واقع الاستثمار الرياضي في الجزائر وسبل نجاحه؟

أولا- سياسة الاستثمار في الجزائر:

اكتسبت الجزائر خيرة لا يستهان بها في ميدان تشريع وتنظيم الاستثمارات بعد انتاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة، فبعدما كان التشريع الخاص بالاستثمارات يأخذ أساسا بعين الاعتبار قيمة رؤوس الأموال المستثمرة عند منحه التسهيلات للمستثمرين، حيث كان الغرض هو تشجيع المبادرات أو جلب رؤوس الأموال التي كانت منعدمة في بداية الأمر، لكن شيئا فشيئا فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الخالقة لمواطن الشغل بتكاليف معتدلة (الصناعات المتوسطة والصغيرة) ثم نحو أنشطة الصناعات التقليدية، وإقرار تحفيزات هامة للمناطق المراد ترقيةها.

1. أنواع الاستثمار المتضمنة في قانون الاستثمار الجزائري

(المادة 02 من الأمر رقم 03-01)

يقصد بالاستثمار في مفهوم الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2003 المتضمن تطوير الاستثمار:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية.

2. المسموح لهم بالاستثمار:

في مفهوم قانون الاستثمار فانه يستطيع الاستثمار في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي، مقيم أو غير مقيم.

3. كيفية إقامة مشاريع استثمارية في الجزائر

- يستطيع كل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار في الجزائر، مقيما كان أو غير مقيم، (شخص طبيعي أو معنوي، جزائري أو أجنبي)، أن يقيم مشروعا استثماريا حسب الطرق الآتية:
- بإنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي، خاضع للقانون الجزائري في حدود 100% من الرأسمال المقيم أو الغير مقيم.
- بمشاركته مع شخص أو مجموعة أشخاص، طبيعيين كانوا أو معنويين، خاضعين للقانون الجزائري.
- المساهمة في رأسمال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة نشاط مؤسسة في إطار خصخصة جزئية أو كلية.

4. حماية المستثمر والضمانات المقدمة له

(المواد من 14 إلى 17 من الأمر 03-01)

- يعامل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب مثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين، في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار.
- يعامل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية.
- عدم التراجع عن الامتيازات المكتسبة.
- إمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة و العائدات الناتجة عنها.
- حماية من خلال الاتفاقيات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات.
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع بالنسبة للمستثمرين غير المقيمين.

5. النشاطات التي بإمكانها الاستفادة من الامتيازات.

- النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات.
- الاستثمارات التي تنتج في إطار منح الامتياز أو الرخصة.

6. كيفية الحصول على الامتيازات

- بالتقرب من الشبابيك الوحيدة اللامركزية للحصول على الاستثمارات الخاصة بتصريح الاستثمار وطلب المزايا و كذا الحصول على كل المساعدة الضرورية الإجرائية المتعلقة بالاستثمار المرغوب في إنجازه. 7. الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر:

أصدرت الجزائر بالخصوص في فترة الإصلاحات بمجموعة من النصوص القانونية تسعى كلها إلى قيمة المناخ الملائم لتطوير الاستثمارات.

ومن أهم ما جاءت به هذه القوانين إنشاء وكالات الترقية الاستثمارات وأجهزة أخرى نذكر منها بالخصوص: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI)، لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية و ترقيتها (CALPI)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEI)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)، المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، الشباك الوحيد (GU)، صندوق دعم الاستثمارات (CSI)، والوزارة المنتدبة المكلفة بترقية الاستثمار و متابعة الإصلاحات...

ثانيا- أهداف الاستثمار في الأندية الرياضية:

والاستثمار الرياضي يعد من أقصر الطرق وصولا إلى النجاحات الاقتصادية في المجتمعات كافة ويلعب الاستثمار الرياضي دورا مهما وحيويا في تطور الرياضة وهو من أهم العمليات ذات النفع الكبير والمردود الايجابي نحو بناء إستراتيجية اقتصادية رياضية مستقبلية تركز عليها الأجيال، وقد استثمرت تلك المجتمعات القطاع، خاصة في مجال كرة القدم ذات الشهرة الأوسع عالميا، فالاستثمار في المجال الرياضي من بين العمليات الأسرع في تحقيق المكاسب المادية وتطوير الموارد البشرية بالإضافة إلى أنه سيشكل مصدر اقتصادية آخر.

للمشروع الاستثماري الرياضي وأهدافه المتوقعة نلخصها فيما يلي:

- تحقيق العائد أو الربح المادي عن طريق المشروعات المختلفة في المجالات الرياضية.
- زيادة الإنتاج السلي و الخدمي في المجال الرياضي الممكن تسويقه بفاعلية.
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، و إيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة، بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها.
- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه، كعائد على رأس المال المستثمر ولزيادة نموه وتطوره.
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة، بين مختلف المناطق عن طريق استخدام المشاريع الاستثمارية الرياضية كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق.

3. المشروعات الاستثمارية من حيث العلاقة التبادلية:

- أ- مشروعات مانعة بالتبادل:
وهي مشروعات تنافسية لتقديم الخدمات والأنشطة الرياضية يمنع اختيار أحداها اختيار الآخر.
- ب- مشروعات مستقلة: هي مشروعات الخدمات وأنشطة رياضية في مجال التدريب والإدارة والتعليم والترويج ولا يمنع إقامة أحداها اختيار الآخر.
- ج- المشروعات المتكاملة: هي مشروعات الخدمات وأنشطة رياضية يلزم إقامة إحداها لإقامة الآخر مثل صالات رياضية متعددة الأغراض.

4. المشروعات الاستثمارية من حيث البعد الاجتماعي:

- أ- مشروعات الإنتاج المباشر:
مثل مشروعات خاصة لتقديم الأنشطة والخدمات الرياضية للجماهير مباشرة دون النظر للبعد الاجتماعي.
- ب- مشروعات البنية الأساسية:
هي مشروعات التقديم الخدمات والأنشطة الرياضية للجماهير في صورة أندية ومراكز الشباب أي مؤسسات حكومية (محمد احمد عبده رزق، 2012، ص 47)

رابعاً- الاتجاهات الحديثة للاستثمار في المجال الرياضي

استأثرت الرياضة باهتمام الجماهير في الغالبية العظمى في بلاد العالم وأصبح لكل نوع من أنواع الرياضة مشجعية الذين يزحفون لتشجيع أي نوع من هذه الرياضات و كان طبيعياً أن يكون التفكير داخل هذه الدول إلى الوصول لأساليب غير تقليدية لتمويل هذه الرياضات والوصول بها إلى المستوى العالمي، فالاعتماد على المصادر التقليدية في التمويل من إعانات و تبرعات و اعتمادات من قبل الدولة ورجال الأعمال لم يعد كافياً لتمكين الدول من الوصول بالرياضة إلى أهدافها المنشودة، لذلك كان طبيعياً أن يتقدم المستثمرون بالتفكير الإيجاد مصادر تمويلية تقليدية تحقق للرياضة ما تصبوا إليه وتحقق الربحية و العائد المقبول للمستثمرين.

ويعمل الاتجاه على تكوين الشركات المساهمة التي تتولى إدارة هذه الرياضات والإشراف على الاستثمار، والذي يمكن استغلاله في إعادة تمويل كافة الأنشطة الرياضية والوصول بها إلى مستوى العالمية. (إسماعيل حامد عثمان، 1998، ص 175)

- المساهمة في القضاء على ظاهرة البطالة، وعلى بؤر الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطرة التي تفرزها البطالة.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.
- تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.
- (الطاهر حيدر حردان، 1997، ص 5)

ثالثاً- المشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي:

المشروع الاستثماري هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة الاستثمارية التي يمكن تخطيطها وتحويلها وتنفيذها وتشغيلها. ويعرف حسن أحمد الشافعي 2009 المشروع الاستثماري في المجال الرياضي أنه كل تنظيم له كيان حي مستقل بذاته يملكه ويديره أو يديره فقط منظم ويعمل على المزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج سلعة أو خدمة للمستفيدين من أجل تحقيق أهداف معينة. (كمال الدين عبد الرحمان درويش، وآخرون، 2013، ص 53)

وعادة ما يمر هذا المشروع بدورة تتضمن عدة مراحل هي:

- مرحلة التحديد: والتي تتركز على ما تتضمنه فكرة المشروع وفرصته الاستثمارية الممكنة

1. عناصر تقييم المشروع الاستثماري: وتتضمن ما يلي:

- معايير الربحية التجارية مثل معيار فترة الاسترداد و معيار العائد على رأس المال، ومعيار صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية ومعيار معدل العائد الداخلي للمشروع.
- معايير الربحية الاجتماعية وهو معدل العائد الاجتماعي للمشروع ويظهر أثره على العمالة الوظيفية وتخفيف معدل البطالة، وكذلك مدى مساهمة المشروع في تحسين قيمة العملة الوطنية.

و يقسم حسن احمد الشافعي 2006 المشروعات الاستثمارية في مجال التربية البدنية والرياضية إلى:

2. المشروعات القابلة للقياس والغير قابلة للقياس:

- أ- المشروعات القابلة للقياس: وهي المشروعات التي تقدم خدمات وأنشطة رياضية مختلفة تخضع للقياس.
- ب- المشروعات غير قابلة للقياس: وهي المشروعات التي تقدم خدمات وأنشطة رياضية مختلفة في المؤسسات التعليمية والصحية والبيئة الحكومية.

خامسا- مجالات الاستثمار الرياضي

1. استثمار رياضي بالمؤسسة الرياضية:

الاستثمار الرياضي بالمؤسسة الرياضية يكون عن طريق رعاية الفرق الرياضية للألعاب الفردية والجماعية، إنشاء أندية صحية، حقوق البث التلفزيوني، حقوق الرعاية والإعلان، استضافة الفرق الأجنبية العالمية، حق بيع التذاكر المباريات والمنافسات، حق بيع وشراء اللاعبين، توفير صالات مغلقة متعددة الأغراض مع إنشاء مدارس التعليم وتدريب الألعاب الرياضية المختلفة.

2. استثمار عام المؤسسة الرياضية:

استثمار عام المؤسسة الرياضية يكون عن طريق إنشاء مراكز علاجية، وصالات مناسبة فيها مطاعم اللوجيات السريعة، تنظيم حفلات مختلفة، قاعات للانترنت، شراء أسهم الشركات، محطة تزويد بالوقود ودورات تدريبية للتعليم والتدريب والترويج والإدارة الرياضية. (أحمد محمد رجب جبريل، 2000)

سادسا- العوامل التي تؤثر على الاستثمار في المجال الرياضي

إن اتساع شعبية الرياضة وانتشارها ورواجها على المستوى العالمي جعل منها محالا هاما لجذب المستثمرين لزيادة رأس المال، وهذا ما يعكس الدور الحقيقي والحضاري الذي تلعبه الرياضة في التنمية العامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد للاستثمار أهمية قصوى في المجال الرياضي من خلال المساعدة على تحقيق الهيئة والمؤسسة الرياضية الأهداف، فنواصي كرة القدم لا يمكن الاستمرار والارتقاء بمستواها دون توفر الموارد المالية، التي يعتبر الاستثمار من أهم الآليات التي تساعد في تحقيقه ومن بين العوامل التي تؤثر على الاستثمار في المجال الرياضي ما يلي: (عزت الكاشف، 1996، ص 41)

- الاستقرار: هو مدى استقرار في السياسات التي تبنيها الدولة سواء في المجال السياسي، الاقتصادي والمالي للدولة أو المجتمع لأن الاستقرار داخل المؤسسات ومدى التدخل الحكومي وسيطرته على المجال الرياضي.

- النظام القانوني والتنظيم: السياسات المستقرة سواء بالقواعد والإجراءات تستهدف حماية المستثمر والعقود والمعاملات بين الأطراف مع وضع نظام قانوني في فضاء ساعد على حسم المنازعات بشكل سريع وعادل.

- السنة الأساسية (التحتية): من الملاعب، المنشآت والأجهزة الرياضية للاعبين وللجهاز التقني وللجمهور.

- العاملين "العمالة": الأفراد القائمين بالعمل في مجال الاستثمار الرياضي سواء رؤساء أو مرفوضين، لاعب، إداري، جمهور، مدرب.

- التمويل: مصادر التمويل المختلفة، هناك صعوبة لعدم معرفة طبيعة بمجال الرياضة كنظرة تقليدية، أصبحت الرياضة مصدر للأرباح العالية والعائد الاقتصادي للمجتمع.

سابعا- وسائل وآليات جذب المستثمرين وتحفيزهم على الاستثمار في المجال الرياضي:

التحفيز الاستثمار في المجال الرياضي يجب تهيئة الظروف وإتباع الخطوات التالية:

- إظهار المزايا والفوائد للخدمات ما قبل تأسيس عملية الاستثمار في المجال الرياضي وتقديم الدعم المتواصل للمستثمر بعد اتخاذ قراره بالاستثمار في المجال الرياضي من قبل الدول مع مواصلة تقدم الدعم لما بعد تأسيس الاستثمار.

- أنشطة الدعم المستمرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الرياضية عن طريق توفير معلومات عن تدفقات الاستثمار عامة والرياضة شكل خاص وتوضيح الصورة الإيجابية للدول في السوق المستهدفة مع تقديم مشروعات لتحسين بيئة الأعمال.

- تبسيط كافة الإجراءات الرسمية ذات العلاقة بالاستثمار الرياضي.

- تحديد المجالات الرياضية والأسواق والمشاريع المستقبلية المحتملة مع البحث المستمر عن المستثمرين وتحديد وسائل الإقناع للاستثمار في المجال الرياضي.

- تحديد المجالات الرياضية والأسواق والمشاريع المستقبلية المحتملة مع البحث المستمر عن المستثمرين للاستثمار في المجال الرياضي.

- تدعيم الوعي بأهمية الاستثمار في مجال التربية البدنية والرياضية من خلال عقد ملتقيات أو دورات رياضية.

- تشكيل هيئات خاصة بترويج الاستثمار في مجال التربية البدنية والرياضية، وضرورة توفيرها على وسائل جيدة الإقناع المستثمرين وتحفيزهم للاستثمار في هذا المجال.

- ضرورة توفير الاستثمار الرياضي على مركز معلومات هدفه تزويد المستثمرين بكل المعلومات التي تخص واقع الاستثمار في الدولة بالإضافة إلى أنشطة الدعم المستمرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الرياضية عن طريق توفير معلومات عن تدفقات الاستثمار عامة والرياضة بشكل خاص وتوضيح

- مجال التكوين:

حيث نجد أن مضمون المادة 07 يضع أهمية ترقية التكوين والأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها وتوفير كل الوسائل الضرورية لضمان التمثيل الأفضل للوطن في المنافسات الرياضية الدولية تحت مسؤولية كل الشركاء في المجال الرياضي ومنهم الدولة والجماعات المحلية واللجنة الوطنية الأولمبية واللجنة الوطنية الشبه الأولمبية والاتحاديات الرياضية الوطنية، وكذا كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام والخاص، وبذلك يكون القطاع الخاص المستثمر في الرياضة له دور ضمن الخدمة العمومية إلى جانب مصالحه الخاصة وهذا يتيح للقطاع الخاص الاستثمار في مجال تكوين الرياضيين والمواهب الشابة لتطوير مؤهلاتها وقدراتها البدنية والمعنوية ورفع مستوى أدائهم، ويقصد بالموهوب الرياضي الشاب كل شخص تتوفر فيه استعدادات و صفات خاصة تمكنه خلال أو أثر التكوين الرياضي من الارتقاء في ممارسة تخصص رياضي إلى أعلى مستوى، ويكون التكوين الرياضي المقدم للموهوب الرياضي الشاب منظما ومرتباً ومتسلسلاً وذلك بوضع الوسائل الضرورية والاعتماد على العلوم والتقنيات الحديثة قصد تنفيذها في أقصى ظروف الفعالية والنجاعة.

ويشمل التكوين الرياضي ما يلي:

- تكوين المواهب الرياضية الشابة

- تكوين التأطير الرياضي

يمارس التكوين الرياضي داخل مؤسسات رياضية عامة

وخاصة تحت إشراف مستخدمين متخصصين في التحضير

والتدريب الرياضي، ويخضع اعتماد مؤسسات التكوين

الرياضي إلى دفتر شروط.

- التجهيزات والمنشآت الرياضية: وحسب المادة 149: فإن

الدولة والجماعات المحلية بالعلاقات مع الاتحاديات الرياضية

الوطنية المعنية، تسهر على انجاز وتهيئة المنشآت الرياضية

المتنوعة والمكيفة مع مختلف أشكال الأنشطة البدنية

والرياضية طبقا للخريطة الوطنية للتطوير الرياضي وفي إطار

المخطط التوجيهي للرياضة والتجهيزات الرياضية الكبرى.

تطور الجماعات المحلية برامج وانجاز منشآت رياضية وتربوية

جواربه وترفيهية.

وبالنسبة للقطاع الخاص فقد أشارت المادة 150 بأنه:

الصورة الايجابية للدول في السوق المستهدفة مع تقديم مشروعات لتحسين بيئة الأعمال.

- مراجعة وتحديث كافة التشريعات ذات الأثر على الاستثمار الرياضي، وذلك من خلال فريق عمل من القطاع العام، والقطاع الخاص لمراجعة التشريعات القادرة على جلب المستثمرين الى المجال الرياضي، كتقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدلات الفائدة عليها، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في مجال التربية البدنية والرياضية.

- يجب العمل على تحقيق الانسجام بين القطاع العام والخاص في وضع سياسة وطنية تخص المجال الرياضي.

- الارتقاء بنظم اتصال المعلومات تقدم الدعم للبرامج الوظيفية في الرياضة والعمل على توفير الموارد المالية بصفة مستمرة في إدارة التمويل والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات في الرياضة. (حسن أحمد الشافعي، 2006، ص41)

ثامنا- الاستثمار في الرياضة الجزائرية وفق القانون رقم (05-13) المؤرخ في 23 يوليو 2013: لقد هدف القانون رقم 05/13.

المؤرخ في 23 يوليو 2013 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها في صورته الشاملة إلى تحديد المبادئ والأهداف والقواعد العامة التي تنظم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها وكذا وسائل ترقيتها في الجزائر، حيث أن التربية البدنية والرياضية تشكل عناصر أساسية للتربية وتساهم في النضج الفكري للمواطنين وتهيئتهم بدنيا وتحافظ على صحتهم، ولذلك فإن ترقية الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها تعتبر من الصالح العام، وهذا تأكيد للأهداف العامة للرياضة والمتمثلة في خلق مواطن صالح وسوي من الناحية البدنية والروحية والعقلية والذي يمكن أن يساهم بشكل فعال في بناء الاقتصاد الوطني.

إذ إن الرهان الأول والاستثمار الناجح يكون في استثمار الموارد البشرية، فهي الطاقة الحركية الاقتصادية للدول المتطورة.

1. سبل الاستثمار في الرياضة وفق ما يتيح القانون 05/13:

لقد أورد هذا القانون عدت اطر ومجالات للاستثمار في المجال الرياضي والتي يمكن للقطاع الخاص أن يشارك فيها وفق أهداف وإستراتيجية الدولة لتطوير وترقية الرياضة بالجزائر ومن هذه المجالات نجد:

هكتارات وأربع مائة متر يحتوي المركز على ثلاث ملاعب العشب الطبيعي والاصطناعي، من الجيل الأخير وثلاثة فنادق، تقدر طاقة استيعاب كل واحد بـ 42 سريرا، ويحتوي أيضا على قاعة للنقاهة ومركز للاستجمام والراحة، إلى جانب مركز بيداغوجي يحتوي على 3 قاعات الدراسة، كل قاعة منها مجهزة مطعم وعناد كما يضم المركز أيضا مبني للإدارة مكون من 11 مكتبا وقاعة للأرشيف وقاعة للاجتماعات تسع لـ 100 مشارك، إلى جانب مطعم كبير وقاعة التقوية العضلات وكافيتيريا وفي الوقت الذي قاربت أشغال ملعب رابع معشوشب اصطناعيا على الانتهاء، إلى جانب مشروع مستقبلي لمسبح شبه أولمبي، وينتظر تدعيم المركز بطباخين متمرسين في مجال الرياضة بالنظر إلى التجهيزات المتطورة التي يحتويها المطعمان وكان آخر مشروع لهذه الأكاديمية هو بداية من طابقين، هي بمثابة فندق بسعة 40 سريرا قد يخصص للضيوف الذين سيراتدون المدرسة وهناك أوامر من الجهات الوصية أي الوزارة بالإسراع في تيرة إنجاز هذه الأكاديمية، حيث تم تجهيز المركز بكل اللوازم البيداغوجية وأجهزة التدريب، بما فيها أجهزة تقوية العضلات.. أكاديمية سيدي موسى ستتوفر كذلك على ملحقات جبهوية لها كل من سطيف وبسكرة وسيدي بلعباس. كما يأتي إنشاء هذه المدرسة الوطنية لكرة القدم عقب الثانويات الرياضية الوطنية الجهوية المتخصصة التي هذا المشروع تحفيز من أسطورة الكرة العالمية ونجم الديكة زين الدين زيدان لدى زيارته إلى بلده الأم نهاية عام 2006، حيث أتيحت له الفرصة لمعاينة مركز تكوين اللاعبين الشبان بمنطقة سيدي موسى لم يتوان حينها في الإشادة بدور المركز ومقومات تكوين وإنجاب لاعبين كبار، سيعيدون لكرة القدم الجزائرية سمعتها ومجدها الضائع، كما أعرب وقتها أن الجزائر كانت ولا زالت تزخر بلاعبين كبار كرايج ماجر وخضر بلومي وصالح عصاد كانوا نجوم المنتخب الجزائري في الثمانينيات، لأن زيدان شخصا أكد أنه يحتفظ بذكرى جميلة من مباراة الجزائر وألمانيا في مونديال إسبانيا 1982 عندما كان في العاشرة من عمره. في انتظار تدشين 10 مراكز من بنفس الصيغة ينتظر أن يتم تدشين 10 مراكز غير التراب الوطني ينقص الحجم لتكوين الشبان في الستين القادمين في كل من وهران بسكرة عشاية قسنطينة ورقلة يشار سطيف تيبازة البليدة سيدي بلعباس.

(<https://www.vitamedz.com>)

يمكن للأشخاص الطبيعيين والمعنويين في إطار التشريع المعمول به، في إنجاز منشآت رياضية أو ترفيهية أو تطويرها أو استغلالها بهدف تكييف مختلف أشكال الممارسات الرياضية وتطوير شبكة المنشآت الرياضية الوطنية.

- يستفيد الاستثمار الخاص في هذا المجال من التدابير التحفيزية طبقا للتشريع المعمول به

- الحصول على العقار

- التسهيلات الجنائية

- تشجيع الدولة إنتاج التجهيزات والعتاد الرياضي عن طريق تدابير تحفيزية

- يمكن لكل مجموعة اقتصادية أو إدارية إنجاز منشآت رياضية تابعة لها

- يمكن منح امتياز استغلال المنشآت الرياضية العمومية المنجزة بالمساهمة المالية للدولة والجماعات المحلية لفائدة كل شخص طبيعي أو معنوي شريطة الحفاظ على طابعها الرياضي

- تحدد شروط إنجاز المنشآت واستغلالها عن طريق التنظيم ويتم منح امتياز استغلال المنشآت الرياضية على أساس دفتر الشروط (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2013 القانون 13/05)

2. أهم مراكز التكوين والتحضير الرياضي بالجزائر:

- مركز سيدي موسى للرياضة والتكوين:

يقع هذا المركز بناحية أولاد غلال بسيدي موسى دائرة براق في الحقيقة هو لا يبعد على بن طلحة إلا بكيلومترين فقط نستطيع أن نقول أنه قريب جدا لبن طلحة المدينة التابعة لبلدية براق قرب بساتين الفاكية وأراضي زراعية يترأى لك البرج العالي للمدرسة التكوين في هدوء المنطقة التي تليق فعلا لموقع هذه المدرسة التكوينية أو كما يحلو للبعض إطلاق اسم الأكاديمية الشيء الجميل الذي يميز هذه المدرسة هو وقوعها في منطقة هادئة تساعد أي واحد على التركيز تكلفة المشروع ثم وضع حجر الأساس لإنشائه سنة 2003 من طرف رئيس الجمهورية آنذاك ثم الانتهاء من الأشغال في المركز أواخر 2007 بتكلفة قدرت بـ 32 مليار دينار، أي 320 مليار سنتيم وتم تدشينه من طرف رئيس الجمهورية على أن يتم تجهيزه بجميع التجهيزات المتطورة من قاعات للاسترجاع بتقنيات متطورة وقاعات لتقوية العضلات وكل ما يحتاجه الرياضي في هذا المجال كل هذا من طرف تدعيم الوزارة الوصية وقد تم تجهيز المركز مؤخرا بتجهيزات جد متطورة من ألمانيا وإيطاليا. المرافق التي تم إنجازها داخل المركز، وعن البطاقة الفنية للمركز، تقدر مساحة المركز بخمسة

تاسعا- معوقات تطبيق الاستثمار في المجال الرياضي: (بورزامة رابح، بورزامة جمال، 2009، ص 351)

إن الاستثمار في المجال الرياضي يواجه معوقات تحول دون تطبيقه ونظرا لتفاوت الإيرادات والموارد للمؤسسات - الأندية الرياضية - نشأت حالة عدم التوازن النقدي بين الإيرادات والمصروفات مما أدى إلي تعثرها وعجزها عن تحقيق أهدافها والوفاء بالتزاماتها ويرجع ذلك لقصور النواحي التمويلية الإدارية والتسويقية والمتغيرات الخارجية عن سيطرة إدارة المؤسسة- النادي الرياضي- كالبينة السياسية والتشريعية وعدم انتظام التدفقات النقدية لتمويل المشروع نتيجة التغيرات الاقتصادية. ويرى "حسام كامل" أنه لبيئة البيئة الاقتصادية.

- الأندية الرياضية بحيث يجب علاج العقبات لتتناسب مع نشاط ونمط القطاع الرياضي ويرتبط ذلك بالإجراءات التمهيديّة للاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي وضرورة التخطيط للسوق الحر والإصلاح الهيكلي والاستقرار الاقتصادي.

وانحصرت معوقات الاستثمار بالنادي الرياضي وفقا كل من حسام حسن وأشرف العجيلي فيما يلي:

- المعوقات الاقتصادية والسياسية.

- المعوقات الإدارية والتشريعية.

- المعوقات الإعلامية والاجتماعية.

1. المعوقات الاقتصادية والسياسية:

عدم توافر المناخ الاستثماري الملائم للاستثمار في الأندية الرياضية ويعرفه من "كاظم العيساوي" ودنيا راضي "بأنه مجموعة الظروف السياسية والمؤسسات الاقتصادية والمستوي العام الاستثمار وحدود الضرائب وضمانات وحوافز للاستثمار وتحويل الأموال ورأس المال التي تؤثر على ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماره البلده أو مجال معين" حيث نجد الضعف الوعي الاستثماري - الرياضي - وانخفاض معدلات نمو الدخل القومي والفردى مما يؤدي إلى انخفاض المدخرات التي تسعى للاستثمار وارتفاع معدلات النمو السكاني، ضعف السوق المالية المحلية لذلك يجب التدرج في التنفيذ ووضع القدرة الاستيعابية في الاعتبار.

عدم توافر البيئة اللازمة للاستثمار في معظم الأندية والمؤسسات الرياضية والتي يحصرها كل من "حسام حسن" و"حسام كمال" في عدد اللاعبين والملاعب والمنشآت والمستوي

الفني والنظام الإداري والأدوات والإمكانيات والوعي والإقبال الجماهيري حيث يحتاج الاستثمار الناجح لبنية أساسية كافية في نوعيتها وتكاليف استخدامها ومدي توافقها مع احتياجات المستثمر كمحدد أساسي لاتخاذ القرار الاستثمار في الأندية الرياضية.

2. المعوقات الإدارية والتشريعية:

تعاني الأندية من عدم توفر الإدارة المتخصصة والمحترفة للمهارات التمويلية والتسويقية والاستثمارية الرياضية وصعوبة حصر مراقبي الحسابات الأصول الثابتة والمتداولة واتساع الفجوة بين القوائم وحقيقية الأصول لعدم وجود سجلات لها وتنافي وجود التوصيف الوظيفي للعاملين بالنادي وجدول المرتبات ومحدداتها وكذلك خضوعها للتقديرات الجزافية، فتعددت الأخطاء الإدارية والمحاسبية والقوائم المالية، فضلا عن إحجام بيوت الخبرة عن مراقبة الحسابات بالأندية لضعف العائد المادي وكذلك ضعف التأهيل العلمي للعاملين بالتفتيش المالي والإداري بالمجلس.

وكذلك القصور في النظم التشريعية والتي يلخصها "خالد طلعت" في تعقد الإجراءات والهيئات والجهات للحصول على التراخيص للاستثمار وكذلك تعقد الأوراق المطلوبة لكل جهة والتعقيدات الروتينية التي تواجه المستثمر نتيجة عدم إدراك نصوص قوانين ولوائح الاستثمار أو تنافي وجود تشريعات تشجيعية للاستثمار الرياضي والبيروقراطية والمركزية في القطاع الرياضي وتدني المستوى الرياضي بالاعتماد على الدعم الحكومي الغير الكافي لأنشطة الرياضة مما يعوق التنفيذ وإنشاء المشروعات لعدم وضوح اللوائح.

3. العوائق الإعلامية والاجتماعية:

عدم توفير أو تسهيل المعلومات الكافية للمستثمرين عن المناخ الاستثماري واللازمة لدراسات جدوى للمشروع الاستثماري نتيجة عدم الاهتمام بالإعلان عن الفرص الاستثمارية الرياضية المتاحة بالداخل والخارج والمزايا الاستثمارية التي تمنحها الدولة والتي تهتم المستثمر ويحتاج لها في اتخاذ قراره الاستثماري واهتمام وسائل الإعلام برياضات دون غيرها.

غياب الوعي بأهمية الاستثمار "موقف الرأي العام" أي بمعنى غياب الثقافة الاستثمارية بالأندية الرياضية في المجتمع كنتيجة الأزمة الثقة في السياسات الاقتصادية والاستثمارية الرياضية حيث تعتبر ثقافة المجتمع من قيم وأفكار ومبادئ معيار هام

- الاستغلال الأمثل للإعانات المقدمة من طرف الدولة والجهات الوصية واستثمارها في مشاريع تخذه النادي.
 - الإسراع في إنجاز المنشآت الرياضية لاستغلالها في مختلف الأنشطة بغرض الحصول على أموال جراء تأجيرها واستغلالها بالشكل الأمثل.
 - زيادة حجم المراسم ومختلف التشريعات التي تشجع الخواص والمؤسسات الاستثمارية على الاستثمار في الأندية الرياضية على غرار الإعفاءات الضريبية والجمركية.
 - عقد اتفاقيات شراكة بين الوادي الرياضية المحترفة، والمؤسسات الاقتصادية والاستثمارية لإنجاز مشاريع تخدم كلا الطرفين.
 - قيام النوادي الرياضية المحترفة بتقديم تسهيلات للخواص والمستثمرين، وتوفير مختلف الظروف المناسبة التي تشجعهم على تمويلها أو شراء أسهمها والاستثمار فيها.
 - مراجعة شاملة للقانون التجاري وقانون الاستثمار وقانون الإعلام، حتى يمكن للنوادي الرياضية المعرفة من إيجاد مصادر دخل تمويلية ثابتة.
- قائمة المراجع:**

1. أحمد محمد رجب جبريل، ترويج البطولات والمباريات الرياضية باستخدام المفهوم الحديث للاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، القاهرة، 2000.
2. إسماعيل حامد عثمان، إدارة الأزمات الرياضية، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، 1998.
3. بورزامة رابح، بورزامة جمال، معوقات الاستثمار في الأندية الرياضية، مقال منشور في مجلد الدراسات العلمية المحكمة للملتقى الدولي الثالثة بعنوان رؤية مستقبلية حول الاحتراف الرياضي في الجزائر، مخبر علوم وتقنيات النشاط البدني والرياضي، جامعة الجزائر 25-26 جانفي 2009.
4. حسن أحمد الشافعي، الاستثمار والتسويق في التربية البدنية والرياضية، دار دنيا للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 2006.
5. الطاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1997.
6. عزت الكاشف، اقتصاديات التربية البدنية والرياضية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1996.

فكلما ابتعدت الثقافة الشخصية للأفراد عن روح المبادرات الخاصة تعددت مصاعب تطبيق الاستثمار الرياضي والعكس كلما اتسعت الثقافة بذيع روح المبادرات والاستقلال عن الحكومة كان ذلك دافع لتطبيق الاستثمار الرياضي مع إبراز دور الحكومة بإجراء حوار قومي حول جدوى الاستثمار الرياضي وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، فأى تصرف سلبي يتركه أحد أفراد المجتمع عن دراية أو بدون وعي يؤدي إلى فقدان الدولة لمشروع كان يمكن أن يسد فراغ إنتاجي أو يتيح فرص عمل متعددة، وهناك بعض الجهات المعنية: التعليم - الثقافة والإعلام والرياضة و الساحة بصنع ثقافة الاستثمار.

خاتمة:

إن أهمية الاستثمار بصفة عامة والرياضي بصفة خاصة، واتساع شعبية الرياضة التي أصبحت مجالا قيما لجذب المستثمرين لزيادة رأس المال، ومن جهة أخرى نجد للاستثمار أهمية قصوى في المجال الرياضي من خلال المساعدة على تحقيق الهيئة والمؤسسة الرياضية لأهدافها، فانه من حق هؤلاء المستثمرين الاطلاع على موضوع الاستثمار من خلال المعلومات المعرفية واهم القوانين والامتيازات التي يمنحها القانون الجزائري في هذا المجال، ومن خلال دراستنا لهذا الفصل نجد أن الاستثمار في الجزائر قد خطى خطوة كبيرة خاصة في النظام الاقتصادي الجديد وذلك من عدة قوانين عملت على تشجيع الاستثمار، ولكنه يبقى مرهون بمدى تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع وتقديم التسهيلات الإدارية المطلوبة وكذا التغيير في السياسة الاستثمارية المنتهجة والوعي بأهمية الاستثمار، لكن يبقى الاستثمار في المجال الرياضي في الجزائر في حالة ركود، إذ يجب على الدولة تشريع قوانين مرنة تشجع المؤسسات الاقتصادية على الاستثمار في المجال الرياضي، وكذا تكوين إطارات خاصة ومؤهلة تعمل على وضع خطط إستراتيجية للأندية الرياضية فيما يخص التمويل والاحتراف لضمان بقاء هذه الأندية، والتعريف بالمؤهلات التي تملكها الجزائر في المجال الرياضي وذلك لتنمية الرياضة في بلادنا.

الاقتراحات والتوصيات:

- احتواء مجالس إدارة النوادي الرياضية المحترفة على متخصصين أكفاء وذو خبرة في مجال الاستثمار والتسويق والإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصال للعمل على تفعيل مختلف مصادر التمويل والبحث عن مصادر جديدة.

7. كمال الدين عبد الرحمان درويش، وآخرون،
اقتصاديات الرياضة، ط1، مكتبة الانجلو المصرية،
القاهرة، مصر، 2013.
8. محمد احمد عبده رزق، استراتيجية الاستثمار
الرياضي في المؤسسات الرياضية، ط1، دار الوفاء
لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2012.